

Distr.: General
1 January 2015
Arabic
Original: French

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لجنة السكان والتنمية

الدورة الثامنة والأربعون

١٣-١٧ نيسان/أبريل ٢٠١٥

مناقشة عامة حول الخبرة الوطنية في المسائل السكانية:

تحقيق المستقبل الذي نريده - إدماج قضايا السكان في

التنمية المستدامة، بما في ذلك إدماجها في خطة التنمية

لما بعد عام ٢٠١٥

بيان مقدم من منظمة أصدقاء الأجانب في توغو، وهي منظمة غير حكومية
ذات مركز استشاري لدى المجلس الاقتصادي الاجتماعي*

تلقى الأمين العام البيان التالي الذي يجري تعميمه وفقا للفقرتين ٣٦ و ٣٧ من قرار

المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٣١/١٩٩٦.

* تصدر هذه الوثيقة بدون تحرير رسمي.



الرجاء إعادة استعمال الورق

050215 050215 14-67537 X (A)



البيان

التنمية المستدامة والتنمية البشرية

في البدء خلق الله السموات والأرض. ثم خلق الموجودات الكائنة على كوكب الأرض ومنها الإنسان. وقبل خلق الكوكب أوجد الله كل شيء بحُساب، ونَظَم كل شيء خلقه في ترابط منطقي مع الأشياء الأخرى من أجل خير البشر.

الهدف: التنمية المستدامة مصممة لتمكين البشرية من اجتثاث الفقر بحلول عام ٢٠٣٠. يبدو إنسان اليوم وكأنه هو من يصنع شقاءه بنفسه. فالإنسان بروحه الخلاقة اكتشف النار، وبني المصانع وابتدع الصنائع التي تمدّه بالسلع المادية. لكن كيف يستخدم الإنسان ما ابتدعه؟

بفضل النار، يستطيع الإنسان أن يُعدّ طعامه مستعينا بما تنتجه الغابات من الحطب والفحم. غير أن التزايد السكاني السنوي (من المتوقع أن يزيد سكان الكوكب من ٧ بلايين نسمة في عام ٢٠١٣ إلى ٩ بلايين نسمة في عام ٢٠٥٠)، سوف يضاعف احتياجات البشر في المستقبل.

وعاقبة ذلك هي اختفاء مزيد من الغابات والتنوع البيولوجي كل عام (يحدث ذلك في توغو، على سبيل المثال، بمعدل سنوي يبلغ ١٥ ٠٠٠ هكتار) تضيع من أجل تلبية الاحتياجات الحيوية للإنسان. ويبدو الإنسان مقتنعا بأنه يُشبع احتياجاته الراهنة، لكنه غافل عن أنه ينتحر، وأنه يقتل الأجيال المقبلة باقتلاع الغابات وإنتاج غازات الاحتباس الحراري وإنتاج الكربون من الغابات. كما أن التغير المناخي، وهو عاقبة مباشرة لهذه الاتجاهات، يتسبب في عدم انتظام سقوط الأمطار الذي يُعدّ شرطاً حيوياً للتنمية الزراعية. ويؤدي ما ينجم عن ذلك من ضعف محصولي وفقر وجوع وسوء تغذية، إلى حدوث الهجرات الداخلية والخارجية في القارة ومنها، وإلى الهجرة من المناطق الريفية. وتخلق هذه الظواهر مشاكل اجتماعية واقتصادية أخرى يفاقم منها رهاب الأجانب والممارسات العنصرية والتمييز العنصري. وعلينا أن نقوم في الفترة التالية لعام ٢٠١٥ بمراجعة السبل التي تتبعها في إدارة هذا العالم وتدبر إمكاناته في المستقبل حتى يمكن إنقاذ البشرية التي تخطو نحو غدٍ مجهول. ولا بد قبل فوات الأوان من السعي إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وهي أهداف بيئية: ومن الضروري ألا يجري استبعاد أحد، أو بعبارة أخرى لا بد أن يُراعى الكافة في جميع الأنشطة الإنمائية (نساء الشعوب الأصلية والمهاجرون وذوي الإعاقات وكبار السن والصغار والعاطلون عن العمل والأقليات الأخرى). غير أن هذا المسار لا يُتبع بشكل منهجي في جميع

البلدان أو من جانب المجتمعات والأفراد. وهو ما يجعل التوعية أفضل سبيل لتغيير السلوك الإنساني من أجل تعزيز خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وفي أغلب الأحوال تكون الأسباب التي تكمن وراء النزاع هي تهديد الآخرين وشحة الديمقراطية وانتشار الفساد والآثار والجشع والغيرة.

وترتكز التنمية المستدامة على كفالة الاحترام لحقوق الإنسان. لأن ذلك يعزز السلام، وهو بُعد رئيسي لتحقيق التنمية أيّاً كان نوعها. ويقع على عاتق صنّاع القرار السياسي والبرلمانيين والسلطات القضائية استخدام ما لديهم من أدوات لتحرير الرجال والنساء والأطفال في بقاع الأرض من البؤس والفقر. ولا بد أن يقوم المجتمع المدني من الآن فصاعداً بدور جوهري في تحقيق التنمية المستدامة لمختلف البلدان. وهذا أمر ملائم لأن المجتمع المدني قريب من الناس يعيش معهم ويستطيع أن يقدّر احتياجاتهم. وليس هناك مناص من حماية المجتمع المدني وعدم تسييسه باعتبار ذلك شرطاً حاسماً لإنجاح التنمية المستدامة. وبعمل ذلك، يكون بوسع المنظمات غير الحكومية أن تزدهر وتخدم الناس بالمشاركة في الكفاح ضد تغير المناخ؛ وفي تعزيز السلام المرتكن إلى المجتمع الشامل للجميع؛ وحماية التنوع البيولوجي والغابات واستعادتها وتعزيزها؛ وحفظ المحيطات والبحار ومواردها واستخدامها برشادة؛ وتخفيض عدم المساواة داخل البلدان وفيما بينها؛ وتحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة للجميع القائمة على التخصيص الكفء للموارد وإجراءات التخفيف الملائمة وطنياً في مجالات الزراعة والطاقة وتوفير مياه الشرب وإتاحة سبيل تمتّع الجميع بحياة أكمل وبالرفاه في جميع الأعمار من خلال كفالة الأمن الغذائي والتغذية الكافية والقضاء على الجوع والفقر. لكن هذه التحسينات مستحيلة الحدوث دون أن يسبقها تغيير في الاتجاهات. وعلى ذلك، تكون التوعية وزيادة الإلمام بالتنمية المستدامة من الاعتبارات الحاسمة لأنها تكفل توليد فرص العمل اللائق للجميع وتسهّل تشييد البنية الأساسية المكيّنة وتدعم الابتكار والتصنيع الشامل.

إن تقرير الأمين العام للأمم المتحدة المعنون "الطريق إلى العيش بكرامة بحلول عام ٢٠٣٠"، وبوجه خاص اعتماد قادة العالم لخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، يُظهر التزام المجتمع الدولي بتحقيق أهداف التنمية المستدامة المرتبطة بالتنمية البشرية. ولا بد أن تستند جميع مشاريع الخطة على ثورة البيانات الرقمية.

ويتعين أن يجري استعراض أساليب التمويل وتدابير الموارد المالية ذات الصلة حتى تتاح للمجتمع المدني المنح والهبات، وبخاصة في البلدان الفقيرة أو البلدان النامية التي تنقص فيها عادةً الموارد المالية اللازمة لتنفيذ مبادرته، على اعتبار أن المصدر التمويلي الوحيد المتاح

له يتألف من مساهمات الأعضاء، بينما تُستخدم مصادر الإيرادات الداخلية (الضرائب والمكوس والرسوم الجمركية .. وما إلى ذلك) في تمويل الدول.

وتمثل الشراكات بين المجتمع المدني والحكومات عنصرا إيجابيا، إلا أنه يتعين على المجتمع الدولي أن يدعم المجتمع المدني بنفس القدر الذي يدعم به الميزانيات الوطنية من أجل كفالة توازن الإجراءات المتخذة من قِبَل جميع أصحاب المصلحة.

التوصيات

- عدم تسييس الفضاء الاجتماعي؛
 - إتاحة السبيل أمام المنظمات غير الحكومية الإنمائية للاتصال بالأعمال التجارية وأنشطة التسويق؛
 - مطالبة الحكومات بالتعاون الفعال فيما يتصل بمسائل التنمية المستدامة مع هيئات المجتمع المدني المسجلة لدى إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية؛
 - مطالبة الدول الأعضاء بالاعتراف بهذه الهيئات وإسباغ الحماية عليها.
- إن التنمية المستدامة مسألة تهم الجميع. ويتعين على الحكومات والمجتمع المدني والمجتمعات المحلية والأفراد، أي على كل الجهات باختصار، أن تشارك في الاحتفاء بهذا العالم الذي منحه الله برحمته لنا، والذي نؤمن إيمانا عميقا بأننا نتسبب في تدميره.
- وإننا نتقدم بحزير الشكر لجميع قراء هذا البيان.